عنوان المقال:

أثر القراءات القرآنية الشاذة في التصحيح اللغوي

الأستاذ: نورالدين دريم -جامعة الشلف-

أقرأ الرسول صلى الله عليه و سلّم أصحابه القرآن على غير وجه، طلبا للتيسير على الناس من غير أن يؤدي ذلك إلى تناقض في الأحكام أو المعاني التي أراد الله بيانها للناس " فلو أنّ كل فريق من هؤلاء- يقصد القبائل العربية – أُمر أن يزول عن لغته و ما جرى عليه اعتياده طفلا و ناشئا و كهلا ، لاشتدّ ذلك عليه و عظمت المحنة فيه و لم يُمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة فأراد الله برحمته و لطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات ، ومتصرفا في الحركات ، كتيسيره عليهم في الدين"[i] و بعد اكتمال نزول القرآن ، جمعت هذه الوجوه المختلفة التي قرئ بها القرآن - في عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم -، و اصطلح عليها في ميدان الدراسات القرآنية بـ " القراءات القرآنية " ، إلا أنّ الملاحظ على الدراسات التي اهتمت بالقراءات ، هو عدم تسليطها الضوء على جانب مهمّ فيها ، ألا وهو استثمارها في مجال التصويب اللغوي ، فالقراءات القرآنية بنوعيها المتواترة و الشاذة تعدّ كنزا لغويا ، لم يعط حقه اللازم من الدراسة العلمية الفاحصة و العميقة – خاصة في هذا الجانب-، فلا يغيب على بال باحث ما خلّفه ذاك الجدل و الحوار الذي اختصت به القراءات ، من نماء و خصوبة تفكير لدى علماء العربية باختلاف مشاربهم ، كان نتاجه زخم من المؤلفات ، أضف إلى ذلك أنّ القراءات القرآنية قد زوّدت اللغوي بمعين لا ينضب و زاد لا ينفد ، يلجأ إليه كلما دعته الحاجة إلى ذلك ؛ لأجل فهم تراكيب اللغة وتحليل مستوياتها ، كما أنّ وجود القراءات القرآنية كان له الأثر الواضح في علوم شتى منها : علم التفسير، وعلم الفقه ، و علم النحو ، فاتخذ علم الفقه من القراءات المتواترة و الشاذة مصدرا لاستنباط الأحكام و إن كانت القراءات الشاذة ليست قرآنا و إنما هي أخبار تفسيرية ، و لما احتج الفقيه بالشاذ رأى أنّ كل من القرآن و الخبر يوجب العمل ، و أمّا المفسر فرأى أنّ كل قراءة هي بمثابة آية مستقلة يستفاد منها لاستخراج المعاني و الأحكام ، و أمّا النحوي فاتخذ من القراءات دليلا لإفحام خصومه ، كما استفاد منها في بيان الوجوه اللغوية و النحوية والصرفية ، فالعربيّة كانت و لا تزال لغة القرآن الكريم مصداقا لقوله تعالى " إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُم تَعقِلُونَ "[ii] وهي لغة أبنائها بالأمس و اليوم ، فالفصحى ترجمان الفكر ، و بها تدور أقلام الكتاب و المؤلفين و المثقفين عامة و لمّا كانت كذلك وجب تمحيص بعض ألفاظها و تراكيبها – في حاضرها - ؛ لإدراك ما قد يشوب استعمالهم اللغوي من شوائب

يجب أن ننقى وأخطاء ينبغي أن تصحح ؛ لنبعث بعربيّتنا من مرقدها و نحدث نهضة في المدارك و الأذواق ، و ذلك بالوقوف – قدر الإمكان – على جميع تراكيبها المختلفة لإحياء كثير منها بين عامة الكتّاب ممن امتهنوا فن الكتابة في مختلف الميادين ، فكل ذلك لا محالة يؤذن بانتعاش اللغة من كبوة لازمتها حينا من الدهر ، كما أنه يحي الآمال في عَوْدها إلى قديم رونقها و سالف عهدها ، لذلك آثرت أن ألج بابا – و لست أول من يطرقه – من أبواب اللغة هو " التصويب اللغوي "، ففكرة هذه الدراسة تقوم على استثمار القراءات القرآنية في مجال التصويب اللغوي .

لا شك أنّ القراءات القرآنية بأنواعها مورد ضخم لكثير من الاستعمالات اللغوية ، و التي يدل بعضها ظاهريا أنه بعيد من البناء اللغوي السليم ، و هذا ما حمل بعض الدارسين و الباحثين على تخطئة كثير من الاستعمالات اللغوية في يومنا هذا ، و لكن مع وقفة طابعها التدقيق و التحقيق ، يظهر لنا جليّا أنّ هذه الاستعمالات التي رموها بالبعد أو الخطأ لها ما يسندها من القراءات القرآنية ، و نظائرها كثيرة متعدّدة في المتواتر من القراءات أو الشاذ .

منهجي في هذه الدراسة أن أقف وقفة مقتضبة للحديث عن القراءات القرآنية و ما يتعلق بها ، ثم أنتقل بعدها لإثبات صحة الاستعمالات اللغوية التي قمت بجمعها ، و التي ظنّ بعضهم أنّها خاطئة ، معتمدا في ذلك على القراءات القرآنية كدليل لغوي على بيان وجهها في اللغة.

1- مفهوم القراءة القرآنية:

لغة : القراءات جمع قراءة و القراءة مصدر الفعل قرأ يقرأ قراءة قرآنا فهو قارئ و هم قرآء و قارئون[iii]

- قال ابن فارس في مادة " قرى ": القاف و الراء و الحرف المعتل ، أصل صحيح يدل على جمع واجتماع ، من ذلك القرية سميت بذلك لاجتماع الناس فيها ويقولون قريت الماء في المقراة : جمعته ... و قال في موضع آخر في حديثه عن همز الحرف الثالث من " قرى " ، أنّ قرى و قرأ سواء ، يقولون : ما قرأت هذه الناقة سلى قطّ ، أي لم تحمل قطّ ، و لم تضم رحما على ولد[iv] ، وقالوا : و منه القرآن ، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام و القصص ، وغير ذلك[v] .

- قال ابن منظور " قرأه ، ويقرَؤه ، ويُقرؤه ، قرءا، و قراءة ، و قرآنا فهو مقروء و معنى القرآن معنى الجمع ، وسمي القرآن بذلك لأنه يجمع السور فيضمها ، وقوله تعالى : " فإذا قرَأنَاهُ فاتبع قُرآنهُ "[vi] ، أي قراءته[vii].

- قال الراغب الأصفهاني : " و القراءة ضم الحروف و الكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل ، و ليس يقال ذلك لكل جمع ، لا يقال قرأت القوم إذا جمعتهم ، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تُفوّه به قراءة والقرآن سميّ بذلك من بين الكتب السماوية لكونه جامعا لثمرتها ، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم"[viii] كما أشار تعالى إليه بقوله " مَا كَانَ حَدِيثًا يُفتَرَى وَ لكِن تَصدِيقَ الذّي بَينَ يَدَيهِ وَ تَفصِيلَ كُلّ شَيءٍ[ix] .

و عليه فإذا ما تتبعنا الدلالة اللغوية لمادة قرأ بالهمز أو باعتلال الحرف الثالث منها من خلال ما ورد في معجمات اللغة ، نجد أنها تدور حول أصل واحد هو الجمع و الاجتماع غير ما تفرد به الأصفهاني و هو ألا يقال قرأت القوم إذا جمعتهم .

أمّا اصطلاحا : فقد تعرض علماء التفسير و علماء القراءات و خاصة المتأخرين منهم لمفهوم القراءات ، إلا أنّ الشيء الملاحظ عليها هو اختلافها اختلاف تنوع و تغاير ، لا اختلاف تناقض و تضاد، و إذا ما تتبعنا كتب المتقدمين ممن اشتغلوا بعلم القراءات، فلا نكاد نجد مفهوما لها ، فلا ابن مجاهد و لا ابن خالويه و لا أبو علي الفارسي و لا مكي بن أبي طالب - و هم أشهر ممن برزوا في ميدان القراءات و ما يتعلق بها - ، تعرض لمفهوم القراءات و يمكن أن نرجع السبب في ذلك لما لاقته القراءات من شهرة و انتشار اعتمد فيه على الرواية و الدراية في ذلك الزمن.

و يرى الدكتور فضل حسن عباس[x] أنّ أول من وجد له تعريفا للقراءات، هو أبو حيان الأندلسي ، صاحب البحر المحيط ، ثم لبدر الدين الزركشي، وشمس الدين ابن الجزري و جلال الدين السيوطي .

و لعّل أبرز تعريف لها من جهة الاصطلاح ما أتى به ابن الجزري بقوله هي " علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النّاقلة"[xi] ؛ لقد بيّن ابن الجزري نقاطا مُهمّة من خلال تقديمه لهذا التعريف، و هي :

- أنّ القراءات جلّها يعتمد على السماع و المشافهة.

- النقل مشافهة بسند يتصل في آخر المطاف بالنبي صلى الله عليه و سلّم.

وعرّفها الزركشي بقوله " هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف و كيفياتها من تخفيف و تشديد وغيرها ، ولا بد من التلقي و المشافهة، لأن القراءات القرآنية أشياء لا تحكم إلا بالسماع و المشافهة[xii]

أمّا أبو حيّان الأندلسي، فرأى أنّها: " الوجوه المختلفة التي سمح النّبي صلى الله عليه وسلمّ بقراءة نصّ المصحف بها قصدا للتيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربيّة "[xiii]

وذهب الدكتور عبد الهادي الفضلي إلى أنّها:" النّطق بألفاظ القرآن كما نطقها النّبي صلى الله عليه وسلّم ، أو كما نُطِقتْ أمامه فأقرّها "[xiv]

يتبيّن من خلال التعريفات السابقة بأنّ القراءات القرآنية تعتمد على الأداء اللفظي (الصوتي) أو البنائي(الصرفي) أو النحوي ، الذي أجيزَ أن تقرأ به بعض الآيات القرآنية.

يكثر في حقل القراءات الكثير من المصطلحات منها: القراءة ، الرواية، الطريق و الوجه تتداخل فيما بينها ولذلك وجب التفريق بينها ، يقول صاحب غيث النفع " لا بد أيضا – يقصد القارئ – أن يعرف الفرق بين القراءات والروايات و الطرق و الفرق بينها أنّ كل ما ينسب إلى إمام من الأئمة فهو قراءة و ما ينسب للآخذين عنه و لو بواسطة فهي رواية و ما ينسب لمن أخذ عن الرواة و إن سفل فهو طريق فتقول مثلا إثبات البسملة قراءة المكي ورواية قالون عن نافع و طريق الأصبهاني عن ورش و هذا أعنى القراءات و الروايات و الطرق هو الخلاف الواجب فلا بد أن يأتي القارئ بجميع ذلك و لو أخلّ بشيء منه كان نقصا في روايته[xv].

2- <u>بين القرآن و القراءات القرآنية:</u>

كثر الحديث في مسألة: هل القرآن و القراءات حقيقة واحدة أم أنّهما حقيقتان متغايرتان فكان للعلماء في هذه المسألة آراء مختلفة منها:

- يرى الإمام بدر الدين الزركشي أنّ القرآن و القراءات حقيقتان متغيرتان، " واعلم أنّ القرآن و القراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم للبيان و الإعجاز و القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف و كيفياتها من تخفيف و تثقيل و غيرهما[xvi]، و أضاف ابن الجزري المشافهة والتلقي، لأنّ في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع و المشافهة[xvii]

وأخذ برأي الزركشي في حقيقة القرآن و القراءات كل من السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن و القسطلاني في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات ، و البنّاء (الدمياطي) في كتابه إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، و من المتأخرين صبحي الصالح في كتابه مباحث في علوم القرآن .

و مع شهرة هذا الرأي في ميدان الدراسات القرآنية إلا أنّ الزركشي لم يسلم من الاعتراض على رأيه هذا فقد اعترض فضل عباس[xviii] على رأي الزركشي في بيان حقيقة القرآن و القراءات ،و لم يوافق الزركشي في ما ذهب إليه ، و يعود سبب الاعتراض هذا ؛ لكون الزركشي لم يحدد في تعريفه السابق نوع القراءة و إنما ترك لفظ القراءة مطلقا ؛ لأنّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، و أمّا القراءات المنقولة بخبر الآحاد فليست قرآنا . و لكن الزركشي تدارك ما قاله عن حقيقة القرآن و القراءات في موضع آخر من كتابه فقال " و لست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات إذ لا بدّ أن يكون الارتباط وثيقا ، غير أنّ الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجودا بينهما ، بمعنى أنّ كلا منهما شيء يختلف عن الآخر ، لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا ، فما القرآن إلا التركيب و اللفظ و ما القراءات إلا اللفظ و نطقه و الفرق بين هذا و ذاك واضح بَيِّن[xix]

فالزركشي يؤكد بأنّ القرآن و القراءات حقيقتان متغايرتان و لا ينفي وجود تداخل بينهما فالقراءة في الأخير ما هي إلا أداء لبعض كلمات القرآن و ليس كلّه .

- يرى الدكتور محمد سالم محيسن: أنهما حقيقتان بمعنى واحد ، "لأنّ القرآن مصدر مرادف للقراءة ، والقراءات : جمع قراءة إذا فهما حقيقتان بمعنى واحد ، كما أنّ أحاديث نزول القرآن على الأحرف السبعة تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بينهما، إذ كل منهما وحي مُنزّل"[xx] .

استند الدكتور محمد محيسن في بيان حقيقة القرآن و القراءات إلى معيار المعنى الذي تضمنه الأصل اللغوي الذي اشتقت منه لفظتا القرآن و القراءة و هو " قرأ " كما ورد ذلك في المعجمات اللغوية، بالإضافة إلى الأحاديث النبويّة التي تضمنت الحديث عن القرآن و القراءات و لكن ذلك ليس بكفيل حتى نستطيع القول بأنّ معناهما واحد، لأنّه في كثير من الحالات تتميز الدلالة اللغوية عن الدلالة الاصطلاحية للفظة ما.

- و يرى الدكتور شعبان محمد إسماعيل: أن القرآن و القراءات ليسا متغايرين تماما و لا متحدين تماما، بل هناك ارتباط وثيق بينهما، وذلك لأنّ:

- القراءات لا تشمل كلمات القرآن كلّه، بل توجد في بعض ألفاظه فقط.

- تعريف القراءات يشمل المتواترة و الشاذة، و قد أجمعت الأمة على عدم قرآنية القراءات الشاذة[xxi]

و معنى رأيه أنه كلّما كانت القراءات متواترة اتحدّت مع القرآن حتى و لو اختلف النطق في ألفاظ القرآن ، لأنّ القرآن تركيب و لفظ ، أمّا القراءات فهي كيفية نطق اللفظ القرآني . و أمّا إن كانت القراءة شاذة فهي مغايرة للقرآن وليست منه كما أجمع الأصوليون و الفقهاء وغيرهم .

وعليه فمذهب العلماء في بيان حقيقة القرآن و القراءات على أوجه ثلاثة :

- أنهما حقيقتان متغايرتان.

- أنهما حقيقتان بمعنى واحد.

- أنهما حقيقتان متداخلتان. أي بينهما تغاير في بعض المواضع و بينهما اتّحاد في مواضع أخرى.

ولعلّ الراجح منها هو أنّ القرآن و القراءات حقيقتان متغايرتان، لأنّ القرآن هو النص الإلهي المحفوظ و أمّا القراءات فما هي إلا أداء نطق ذلك النص سواء كان هنالك اتفاق أو اختلاف بين القرّاء، و لا اختلاف في حقيقة القرآن مطلقا.

3- أقسام القراءات القرآنية.

انطلاقا من الشروط التي توفرت في القراءات القرآنية تنوعت أقسامها، فهي عند السيوطي[xxii] متواترة و مشهورة و آحاد و شاذة و موضوعة و شبيهة بالمدرجة، وقد فصل السيوطي القول و بسطه في بيان هذه الأنواع و هي عند القاضي جلال الدّين البُلقينيّ متواترة و آحاد و شاذة، وقسّمها مكي بن أبي طالب[xxiii] إلى ثلاثة أقسام باعتبار قبولها والقراءة بها و عدم ذلك، وقسّمها ابن الجزري[xxiv] إلى ثلاثة أقسام : متواترة و صحيحة و شاذة.

و الشيء الملاحظ هو أنّ العلماء اختلفوا في بيان أقسام القراءة ، و ربما يرجع ذلك لاختلافهم في أركان القراءات الصحيحة ، ولكن على الرغم من تعدد هذه الأقسام يمكن أن تصنّف إلى صنفين أساسيين :

الصنف الأول: القراءات المتواترة.

هي " القراءات التي نقلها جماعة مستفيضة يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، من أول السند إلى رسول الله صلى الله عليه و سلّم و ذلك بطريق المشافهة والسماع"[xxv]

و هي عند ابن الجزري " كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف، ولو احتمالاً، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة "[xxvi] .

و قد اصطلح عليها بأسماء منها : القراءات المقبولة ، واختار لها سيبويه و الأخفش القراءات العامة، وسمّاها الفرّاء قراءات القرّاء، أمّا ابن سلام فوصفها بالكثرة ، وهي وإن تعدّدت أسماؤها، فمعناها واحد، وهو الصحيح المشهور من القراءات[xxvii]

الصنف الثاني: القراءات الشاذة.

الشذوذ لغة: من" شذَّ عنه يشذُّ شذوذاً :انفرد عن الجمهور، فهو شاذ، و" أشذُّ الشيء: نحّاه وأقصاه "[xxviii] و"شاذ عن القياس: أي ما شذَّ عن الأصول "[xxix] .

و الشّاذ: ما انفرد عن الجمهور وندر، والشّاذ المنتحي "[xxx] و رأى ابن جنّي أنّ الشّذوذ في كلام العرب " هو التفرّق والتفرّد والنّدرة "[xxxi] والخروج على القاعدة والقياس والأصول.

والشّذوذ اصطلاحاً: القراءة الشاذّة هي كلّ قراءة خرجت عن مقياس ابن الجزري و أركانه الثّلاثة، أي التي اختل فيها ركن من أركان القراءة المتواترة التي بيّنها سابقا ، وهي " ممَّا صحَّ نقله عن الآحاد، وصحَّ وجهها العربي، وخالف لفظها خط المصحف[xxxii]

يرى صاحب غيث النفع أن القراءة الشاذة كل قراءة ليست متواترة يقول: " فالشاذ ما ليس بمتواتر "[xxxiii]

و يرى ابن مجاهد إلى أنّ القراءة الشاذّة، " هي كلّ ما خرج عمّا يرويه في الغالب أحد اثنين عن قارئ من السبعة، وهم: قالون وورْش عن نافع، و البزي و قنبل عن ابن كثير، والدوري و السوسي عن أبي عمرو، وهشام و ابن ذكوان عن ابن عامر، وشعبة وحفص عن عاصم، وأبو الحارث و الدوري عن الكسائي، أو ما يرويه غيرهما عنهم ممّن عرفوا بالضبط والإتقان"[xxxiv]، و من ذلك رواية المفضل الضبي عن عاصم قوله تعالى " وعلى أبصارهم غِشاوَةٌ "[xxxv] بنصب غِشاوة [xxxvi]، و رواية بكار بن عبد الله عن ابن كثير"غيرَ المَغضُوبِ عَليهم"[xxxvii]، بنصب (غير) [xxxviii].

أمّا أبو جعفر النحاس ، فيرى أنّها كلّ قراءة خرجت عن إجماع الحجّة أو العامة وكان فيها مطعن ، حيث قال: " وقلّما يخرج شيء عن قراءة العامة إلاّ كان فيه مطعن "[xxxix]

ويرى ابن جني أنّ القراءات الشاذّة : كلّ ما شذّ عن قراءة القرّاء السّبعة[xl]، لم يستثني ابن جني بقوله هذا حتى القراءات الثلاثة التي أضافها ابن الجزري للقراءات السبع و أكد على أنها متواترة ، لأجل ذلك آخذ بعض العلماء ابن جني على هذا .

و لها مسمّيات متعددة ، فقد أطلق عليها " ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السّبعة أم عمّن هو أكبر منهم "[xli] ، و أطلق عليها الأخفش في كتابه معاني القرآن القراءة القليلة ، و سمّاها الفراء في كتابه معاني القرآن قراءة بعض العرب، و آثر سيبويه في كتابه في معرض توجيه بعض الآيات مصطلح قراءة قوم.

يتّضح من خلال هذه الأقوال التي ساقها العلماء في القراءة الشاذة ، أنّ كل قراءة لم تصل حدّ التواتر – عند الجمهور – أو لم تكون مشهورة أو مستفيضة - كما قال ابن الجزري و من تبعه – فهي قراءة شاذة ، لأنّ الأصل في قبول القراءة أن تصل إلى درجة التواتر دونما النظر إلى الشرطين الآخرين ، فإنهما جُبِلا للاستئناس ، فمن غير الممكن أن تكون هناك قراءة متواترة تخالف رسم المصحف أو وجها من وجوه اللغة ، وعلى العكس من ذلك ما وجد في جميع القراءات الشاذة[xlii].

اختلفت نظرة العلماء باختلاف مشاربهم إلى القراءات ، فالفقهاء و الأصوليون، و حتى القراء نظروا إليها باعتبارها وسيلة تعبُّد، و سبيل تقرُّب إلى المولى عزّ و جلّ ، و بها تصح الصلاة ، كما أنها مصدر الأحكام التشريعية حلالها و حرامها، و أمّا اللغويون فقد اختلفت نظرتهم عن نظرة

هؤلاء ، فالقراءة عند اللغوي سواء كانت سبعية أو عشرية أو أكثر من ذلك ، متواترة أو آحاد ، إنّما هي وسيلة لإثبات حكم لغوي أو بلاغي ، شرط أن تكون القراءة مروية عن قارئ ثقة . و هذا ابن جني يرى في القراءة الشاذة أنها و المتواترة سيان من جهة الاستدلال اللغوي ، يقول بعد أن قسّم القراءة إلى متواترة و شاذة " إلا أنّه مع خروجه عنها – يقصد القراءة الشاذة – نازع بالثقة إلى قرّائه محفوف بالروايات من أمامه و ورائه،و لعلّه، أو كثير منه ، مساو في الفصاحة للمجتمع عليه "[xliii] ، و رأى أنّ سند القراءة الشاذة ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه و سلّم ، ضارب في صحة الرواية ، لا يصح الغض منه و لا تهمته يقول " و معاذ الله كيف يكون هذا و الرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم "[xliv]

و على هذا يمكن أن " تدخل القراءات القرآنية بجميع درجاتها و مستوياتها في الدرس اللغوي و الأدبي وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم ، و الحديث الشريف ، و الشعر الجاهلي و الإسلامي ، و مأثور النثر من حكم وأمثال و خطب ... في صحة الاستشهاد بها ، و الاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير ، و في إمكانية اتخاذها مرتكزا لتحقيق التيسير و دليلا لتصحيح كثير من العبارات و الاستعمالات الشائعة الآن ، و التي يتحرج المتشدّدون عن استعمالها "[xlv] ، و فيما يأتي جملة من الاستعمالات التي رآها بعض اللغويين أنّها خارجة عن النهج العربي ، بل تجرّأ بعضهم على رميها باللحن و الخطأ و البعد عن العربيّة ، لتأتي القراءات القرآنية متواترها وشاذها مؤكدة خطأهم لا خطأ هذه الأساليب و الاستخدامات اللغوية .

4- <u>الاستدلال على صحة بعض الاستخدامات اللغوية الحديثة بالقراءات القرآنية الشاذة:</u>

نذكر الاستعمال اللغوي، ثمّ نبيّن فيه موطن الخطأ الذي رآها بعض اللغويين، و بعد ذلك نثبت صحة هذا الاستعمال وفقا لما جاءت عليه القراءة القرآنية الشاذة.

الاستعمال الأول: نصب الاسم المنقوص بفتحة مقدرة بدلا من فتحة ظاهرة.

الاسم المنقوص اسم معرب ، آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها، فإذا جرّد من الألف و اللام (ال) والإضافة أجمع النحاة على حذف يائه في الرفع و الجر، و بقائها في النصب ،فالمنقوص تظهر الحركة على آخره في حال النصب سواء كان معرفة أو نكرة، و لكن هناك بعض اللغويين خطّأوا جملة من الاستعمالات اللغوية الحديثة ؛ و التي استعمل فيها الاسم المنقوص منصوبا بفتحة مقدرة ، و منها :

- انصرفت عن قراءة القصيدة لأنّ فيها معانٍ غامضة .
- بناء مستوطنة جديدة يعني تحدٍّ للسلام .
- تبلغ من العمر ثماني سنوات .
- دمّرت مبانٍ كانت تشغلها إدارة المخابرات .
- سيواصل مساعيه الرامية إلى تحقيق السلام .
- قامت بطرد العدو الذي احتل أراضيها .
- قصف ضواحي العاصمة بالصواريخ .
- قضى في الغربة ثمانٍ و عشرين سنة .
- لا تكن معادٍ لإخوتك .
- مدّوا أيديهم إلى الطعام .
- يجب أن نتكاتف حتّى نجنّب العراق مآسٍ أخرى .

هذه الاستعمالات و غيرها ممّا تشابه في التركيب مرفوضة عند بعضهم[xlvi] ، ولكن جاءت بعض القراءات القرآنية تثبت صحة هذه الاستعمالات ، و منها قراءة جعفر بن محمد لقوله تعالى " من أوسَطِ ما تُطعِمُونَ أهليكم "[xlvii] " أهاليكم "[xlviii] ، بفتحة مقدّرة على ياء المنقوص ، - و هي قراءة شاذة - ، بيّن ابن جني وجهها في اللغة بقوله " وأسكن الياء من أهاليكم في موضع النصب تشبيها لها بالألف "[xlix] .

الاستعمال الثاني : إسناد الفعل المعتل الأخير بالألف سواء كان ثلاثيا أو غير ثلاثيّ إلى واو الجماعة .

إذا كان الفعل ثلاثيا أو غير ثلاثي مختوما بألف ، و أسند إلى واو الجماعة ، فإنّ الألف تحذف و تبقى الفتحة التي تسبق واو الجماعة دالة على حذفها ، و على هذا الأساس خطأ بعض اللغويين لغة من ضم الحرف الذي يسبق واو الجماعة عند إسناد الفعل المعتل لهذا الضمير ، و من الاستعمالات التي رموها بالخطأ ما يأتي :

- أدلُوا بأصواتهم - أردُوه قتيلا - إنّهم يسعُون في الخير - استدعُوا أصحابهم - اعتدُوا علينا - العمّال سيبقُون في المصنع بعد مواعيد العمل الرّسمية - القضاة خلُوا للمداولة - اللاعبون رمُوا الكرة - بدُوا فرحين أكثر من أي وقت مضى - تمادُوا في الضحك - سمُوا أنفسهم مصلحين - سيمنُون بهزيمة كبرى - عادُوا أخاهم من أجل المال - عشرون شخصا نجُوا من الحادث - عصُوا أوامر رئيسهم - قاسُوا الآلام في المعركة - لاقُوا حتفهم - لقد أعطُوه فرصة أخيرة - لقنهم درسا لن ينسُوه - هذه المحادثات أجرُوها في مصر ودمشق - يرضُون بالقليل من المال.

فهذه الاستعمالات و غيرها مرفوضة عند الأكثرين[l]، بسبب الخطأ الواقع في ضبط حركة الحرف الذي يسبق واو الجماعة،و لكن هناك قراءات تدعم هذا الاستعمال و تقويه، و تثبت صحته من جهة اللغة و من تلك القراءات:

قراءة الحسن – و هي قراءة شاذة ذكرها صاحب المحيط[li] - ، لقوله تعالى: " فَقُل تَعَالُوا نَدعُ أبنَاءَنَا " ، بضم اللام في " تعالُوا "و كذلك قوله تعالى " تَعالوا إلى مَا أنزَلَ اللّه و إلى الرَّسُول "[lii] ، قرأها الحسن فيما رواه عنه قتادة بضم اللام " تعالُوا " ، - و هي قراءة شاذة – وجّهها ابن جني بقوله " وجه ذلك أنه حذف اللام من تعاليت استحسانا و تخفيفا ، فلما زالت اللام من تعالى ضمت لام تعال لوقوع واو الجمع بعدها "[liii] . وقراءة بكر بن حبيب السَّهميّ لقوله تعالى " و الغُوا فيه "[liv] ، بضم الغين[lv] ، و قد خرجّ ابن جني هذه القراءة على أنّها لغة كقول أحدهم : لغَا يَلغُو[lvi] . فقياسا على هذه القراءات تعدّ الاستعمالات السابقة صحيحة . ورأى أحمد مختار عمر تعميم القاعدة في هذا النوع من الأفعال ،" أليس من الأجدر بنا أن نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية من ضم ما قبل واو الجماعة حتى إذا كان المقدّر ألفا فنعمم القاعدة و نجعلها تطّرد بصورة واحدة "[lvii] ، بمعنى لا نراعي في ذلك أواخر الأفعال ، فيكون ضم ما قبل واو الجماعة في جميعها سواء ختمت بألف أو واو أو ياء.

الاستعمال الثالث : عدم جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب.

يجزم الفعل المضارع بعدّة عوامل منها وقوعه في جواب الطلب ، و من استعمالات المحدثين أنّهم لا يجزمونه في هذا الموضع، لأجل هذا خطّأهم بعض اللغويين ، و مثال ذلك :

- لا تشرك بالله تنجو من النار.

و نظير هذا التركيب قراءة طلحة بن سليمان لقوله تعالى " أينَمَا تَكُونُوا يُدرككُّم المَوتُ "[lviii] ، برفع الكافين " يُدرككُم " ، قال ابن جني في توجيه هذه القراءة " ذلك أنه على حذف الفاء ، فكأنّه قال : فيُدرككُم "[lix] . ففي الآية وقع الفعل في جواب الطلب و لكنّ القارئ نطق به معربا غير مجزوم ، و على هذا يجب أن يُحمل هذا التركيب و ما شابهه .

الاستعمال الرابع: التبادل في الصيغ الصرفية (فعّل بمعنى أفعّل).

العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى من خصائص العربيّة، و هذا الاستعمال جار على ألسنة الكتاب و المؤلفين اليوم، و لكن هناك بعض اللغويين خطّأ بعض الأساليب التي تأتي على هذا النحو ، و من تلك الاستعمالات ما يأتي :

- إنّها تَحُسُّ دبيب النمل (بدلا من تُحِسُّ)- ثبت اسمَه في الديوان (بدلا من أثبت)- جدب الوادي (بدلا من أجدب)- جهز على الجريح (بدلا من أجهز) - خرب الشك بيته (بدلا من أخرب)- خلد إلى الراحة (بدلا من أخلد) - خلف الله عليك (بدلا من أخلف) - رصد مبلغا لبناء مسجد (بدلا من أرصد) - سعده الله (بدلا من أسعده) - شكل عليّ الأمر (بدلا من أشكل) – غلق الباب (بدلا من أغلق) - فلح الرجل (بدلا من أفلح) - كانت الطائرة ثَقَلُ مئة راكب (بدلا من تُقِلُ) - كنّ الأمر عنه (بدلا من أكنّ)- لحّ عليه في السؤال (بدلا من ألحّ) - مدّه بمال كثير(بدلا من أمدّه) - مسك الشرطيّ باللص (بدلا من أمسك) - نجز الرجل وعده (بدلا من أنجز)- هلكه في العمل (بدلا من أهلكه)- وعده بالعقاب (بدلا من أوعده) - يجب ألا تُفلِتَ الفرصة من أيدينا (بدلا من تُفلِتَ) - يَنعَت ثمار الشجرة (بدلا من أينعت).

هذه الاستعمالات اللغوية و غيرها كثير، رفضها بعضهم[lx] ؛ بحجة أنّ الأفعال فيها استخدمت على صيغة فعّل بدلا من صيغة أفعل ، و لكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نجد أنّ هناك تبادلا بين الصيغتين (فعل و أفعل)، و على هذا يجب أن نسلّم بصحة هذه الاستعمالات ، و من القراءات التي وقع فيها التبادل بين فعّل و أفعل ، قوله تعالى " هَل تُحِسُّ مِنهُم مِن أَحَدٍ "[lxi] ، قرأها أبو حيوة و أبو جعفر المدني " تَحُسُّ " بفتح التاء وضم الحاء[lxii] فهذه القراءة – و إن كانت شاذة – دلّت على صحة الاستعمالات السابقة .

الاستعمال الخامس: الجمع بين علامتي التأنيث (بين تاء التأنيث و نون النسوة عند الإسناد) .

أجمع النحاة على عدم الجمع بين نون النسوة و تاء التأنيث في الفعل عند الحديث عن جماعة الغائبات ، فلا يقال النساء تحملن بل يحملن ، و في يوم الناس هذا كثر الجمع بين العلامتين في الفعل في كثير من التراكيب اللغوية التي تضمنت هذا النوع من الأفعال ، فشاعت لغة الجمع بين العلامتين في لغة عصرنا ، وعلى عدم جواز ذلك خطأ بعض اللغويين جملة من الاستعمالات ، و منها :

- أربعون وزيرة من دول العالم تبحثن قضايا المرأة- اثنتان و أربعون سيّدة من ألمانيا تزرن مصر- البنات تلعبن في الحديقة- السيّدات اللاتي تشكون من العقم تواجهن الحقيقة المؤلمة - الطالبات تتفوقن على الطلاب - الطالبات تكتسحن المراكز الأولى في الامتحان -المؤمنات تفعلن الخير لوجه الله .

رفض بعضهم[lxiii] هذه الاستعمالات بحجة الجمع بين تاء التأنيث و نون النسوة في الأفعال المضارعة المسندة لضمير الغائبات، و بالعودة إلى القراءات القرآنية نجدها تصحح ما خطّأ أولئك اللغويون من استعمالات لغوية ، داعمة إيّاها ومن القراءات التي جمعت بين العلامتين ، قراءة يونس عن أبي عمرو لقوله تعالى " يَتَفطرنَ مِن فوقِهنَّ "[lxiv] ، بالتاء و النون أي " تنفطرن " ، و علّق ابن خالويه على هذه القراءة قائلا " هذا حرف نادر ؛ لأنّ العرب لم تجمع بين علامتي التأنيث لا يقال النساء تقمن و لكن يقمن و الوالدات يرضعن و لا يقال ترضعن ، وكان أبو عمرو الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي الإبل تسمنّ فأنكرناه فقد قوّاه الآن هذا " [lxv] أنّ ابن خالويه أنكر الجمع بين العلامتين و لكنّه عندما وقف على قراءة يونس عن أبي عمرو – و هي قراءة شاذة -استدرك وأثبت هذا النوع من الاستعمال في اللغة العربيّة ، وبهذا صححت كل من القراءة المتواترة والشاذة تلك الاستعمالات اللغوية و أثبتت لها وجها في العربيّة .

الاستعمال السادس: تأنيث أفعل التفضيل في حال النكرة (أي المجرد من الألف و اللام و من الإضافة).

أفعل التفضيل و يسمّى أيضا اسم التفضيل ، صفة مشتقة على وزن أفعَلَ، تدلّ على اشتراك شيئين في معنى ، يزيد أحدهما على الآخر فيه ، و لا يصاغ إلاّ من الثلاثي وفق شرُوط قد حدّدها النحاة[lxvi] ، كما يلحقه التعريف بالألف و اللام و بالإضافة ، و التنكير ، فإن كان نكرة وجب له حكمان أحدهما : ألا يأتي إلاّ مفردا مذكرا، وبناء على هذا الحكم خطّأ بعض اللغويين مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي ورد فيها اسم التفضيل مؤنثا ، ومنها :

- دائرة صُغرَى- قدّم مكرُمة جُلَّى- له يد طُولى في عمل الخير- هذه سياسة عُليَا - هذه صحيفة كُبرَى- هذه فتاة فُضلى.

هذه الاستعمالات و غيرها ممّا جاء على هذا النحو مرفوضة عند بعضهم[lxvii]، لأنّ اسم التفضيل المجرد من التعريف جاء مؤنثا. و في القراءات ما يثبت صحة هذا الاستعمال، نصّ الأخفش أنّ بعضهم قرأ قوله تعالى: " وَ قُولُوا لِلنَّاس حُسنًا "[lxviii]، " قولوا للنّاس حُسنَى " يؤنثها و لم ينونها [lxix] ، أي على وزن فعلى مؤنث أفعل ، و قرأ عبد الوارث عن أبي عمرو قوله تعالى: " نَزد لهُ فِيهَا حُسنًا "[lxx] ، " نَزد لهُ فِيهَا حُسنَى" ، ذكر هذا ابن خالويه[lxxi] ، فالقراءتان الشاذتان تثبتان صحة استعمال أفعل التفضيل نكرة مؤنثا .

الاستعمال السابع: تحويل الثلاثي الناقص من فعِلَ إلى فعَلَ.

ينقسم الفعل الثلاثي باعتبار الصحة و الاعتلال إلى قسمين : صحيح و معتل، و المعتل على أنواع ، منها الناقص و هو ما كان آخره (لامه)حرف علة، و يرد ماضي هذا النوع من الأفعال على فعَل ، أي بكسر عين الفعل، و في عصرنا وُجدت بعض الاستعمالات اللغوية التي تغيّر فيها ضبط الفعل من فعِلَ إلى فعَلَ؛ و لهذا السبب خطّأ بعض اللغويين هذه الاستعمالات و منها :

- بَقى معي عشرون دينارا - حفظ شعرا ثم نَسَاهُ - خَشَيتُ الله - رَقى إلى الدرجات العلا – لَقيتُه في الطريق.

هذه الاستعمالات اللغوية و مثيلاتها مرفوضة عند بعضهم[lxxii] ؛ لأنّ الضبط المشهور في عين هذه الأفعال هو الكسر لا الفتح، و لكن هناك بعض القراءات القرآنية صححت ضبط الفعل بالفتح ، و منها:

قراءة أبيّ بن كعب[lxxiii] لقوله تعالى " وَ ذرَوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا "[lxxiv]، بفتح القاف من بقي، أي قرأها: بَقى، فهذه القراءة، و إن كانت شاذة إلاّ أنّها صادرة عن أحد كبار الصحابة – رضوان الله تعالى عنهم -، يمكن عدُّها مرتكزا لتصحيح الضبط المرفوض.

الاستعمال الثامن: تسكين العين في مشتقات العدد ممّا جاء على فُعْل .

العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه السفلى و العليا ، وممّا يلحق به كلمات منها : الربع ، الثمن ، والعشر والخمس ...و غيرها ، و جميعها يأتي في الوزن على فُعْل ، و حديثا استعمله بعض الكتّاب و المؤلفين على وزن فُعْل بسكون العين ؛ و لهذا خطّأ بعض اللغويين جملة من الاستعمالات في هذا الباب ، منها :

- أخذ اليتيم تُسْع التركة بالوصية - أخذ خُمْس حقه - أعطيته سُدْس المبلغ - سُبْع السبعين عشرة - سيأتي بعد رُبْع ساعة - عُشْر الدينار مئة فلس - قرأ ثُلث الكتاب - كان نصيبها ثُمْن التركة.

هذه الاستعمالات مرفوضة عند بعضهم[lxxv] ؛ و حجتهم في ذلك تسكينْ عين "فعل" في العدد، و بالعودة إلى القراءات القرآنية نجد أنّ هذه المشتقات العددية قد وردت بالضبطين (بسكون العين و فتحها)، و من القراءات التي جاءت فيها بسكون العين : قراءة الحسن و نعيم بن ميسرة[lxxvi] لقوله تعالى " لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا السُّدُس مِمَّا تَرَكَ إن كَانَ لهُ وَلَدٌ فإن لم يَكُن لهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَهُ أبَوَاهُ فلِأمِهِ الثُّلث فإن كَانَ لهُ إخوَةٌ فلِأمِهِ السُّدُس مِن بَعدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أو دَينٍ "[lxxvii] ، و قوله تعالى " فإن كَانَ لهُنَّ وَلَدٌ فلكم الرُّبُع مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أو دَينٍ وَ لهُنَّ الرُّبُع مِمَّا تَرَكْتُم إن لم يَكُن لكُمُ وَلَدٌ فإن كَانَ لكُم وَلَدٌ فلهُنَّ الثُّمُن مِمَّا تَرَكْتُم مِن بَعدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أو دَينٍ وَ إن

كَانَ رَجُلٌ يُورثُ كَلالَةً أو امرَأةٌ وَ لهُ أخٌ أو أختٌ فلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا السُّدُس فإن كَانُوا أكثرَ من ذلِكَ فهُم شُرَكَاءُ في الثُّلث "[lxxviii]، فقد قرآ " السدس و الثلث و الربع و الثمن " بسكون العين في جميعها.

و قراءة النخعي لقوله تعالى " فأنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ "[lxxix]، بسكون الميم و ضم السين في خمسه[lxxx]؛ أي خُمْسُهُ، فكل هذه القراءات شاذة ، ورد فيها مشتق العدد ساكن العين ؛ ممّا يثبت صحة الاستعمالات اللغوية السابقة .

الاستعمال التاسع :جمع ما كان معتل العين و وزنه فعلة في المفرد على فعَلات في الجمع.

تأتي بعض الكلمات الثلاثية المؤنثة في العربيّة معتلة العين على وزن فعلة فتجمع على فعْلات، و إن كانت صحيحة العين تجمع على فعَلات، و لكن بعض الاستعمالات اللغوية وجد فيها الجمع لفعلة معتلة العين على فعَلات، و هذا ما حمل بعض اللغويين على تخطئة هذه الاستعمالات مثل :

- دورات تدريبيّة - قام بعدّة جولات في المدينة - نوبات قلبيّة.

و لكنه وجد لهذه الاستعمالات اللغوية نظائر في القراءات القرآنية و منها : قوله تعالى " ثلاثُ عَورَاتٍ "[lxxxi] قرأها ابن إسحاق بفتح الواو "عَوَرَات "[lxxxii] ، قال ابن خالويه في توجيه هذه القراءة " له - يقصد قراءة ابن إسحاق – مذهب في العربيّة ، بنو تميم تقول رَوَضَات و جَوَزَات و عَوَرَات و سائر العرب بالإسكان[lxxxiii] . فقراءة ابن إسحاق شاذة ، و لكن لها مذهب في العربيّة، و اعتمادا عليها يمكن لنا أن نصحح الاستعمال الحديث لهذا النوع من الجمع .

الاستعمال العاشر: وصف جمع المؤنث السالم بالمفرد المؤنث.

من التوابع الصفة و الموصوف، و لا بد من أن تطابق الصفة الموصوف في الجنس (التذكير والتأنيث) و العدد (الإفراد و التثنية و الجمع) ، و على هذا خطأ بعض اللغويين بعض الاستعمالات التي خالفت فيها الصفة الموصوف نحو :

- إشارات خضراء - رايات حمراء - علامات زرقاء.

هذه الاستعمالات مرفوضة عند بعضهم[lxxxiv]، و حجتهم في ذلك عدم التطابق بين الصفة و الموصوف، و لكن هناك بعض القراءات القرآنية التي أثبتت صحة هذه الاستعمالات، و بيّنت أنّ لها وجها في اللغة، و منها: قراءة ابن هرمز[lxxxv] لقوله تعالى " وَ أمَّهَاتِكُم اللاّتِي أرضَعنَكُم "[lxxxvi] ، " اللّتِي أرضَعنَكُم " بالإفراد "، و التمس ابن جني لها تخريجا بقوله " ينبغي أن تكون التي هنا جنسا فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه "[lxxxvii] ، فحملها ابن جني على مذهب الجنسية .

الاستعمال الحادي عشر: تذكير و تأنيث كلمة " كبرياء ".

يرى بعض اللغويين أنّ كلمة كبرياء مؤنثة[lxxxviii]، و يستدل على تأنيثها بما جاء في معجمات اللغة، و القرآن و هم بذلك يُخطئون من يذكرها ، فلا يستقيم عندهم نحو : كبرياؤه يمنعه، و لكن جاء في القراءات القرآنية ما يثبت أنّ كلمة كبرياء تستعمل مذكرة، فقد قرأ ابن مسعود و الحسن و ابن أبي ليلى[lxxxix]، قوله تعالى " وَ تَكُونَ لَكُمَا الكِبرِيَاءُ "[xc]، " و يكون لكما الكبرياء "، فهذه و إن كانت قراءات شاذة إلاّ أنّها أثبتت صحة استعمال كبرياء بصيغة المذكر.

الاستعمال الثاني عشر : بناء الفعل توقى إلى المعلوم أو لما لم يسمّ فاعله .

إذا ما تأملنا ضبط هذا الفعل من ناحية الحركات و السكنات في الاستعمال الحديث له في اللغة ، نجد أنه يضبط بالبناء للمعلوم " تَوَقَّى " و لكن المصادر اللغوية ذكرت أن الاستعمال الصحيح له هو " تُوُقِّي " ببنائه لما لم يسمّ فاعله ؛ و لهذا السبب يخطّئ بعض اللغويين نحو " تَوقّى فلانٌ "[xci]، و لكن بالعودة إلى القراءات القرآنية نجدها قد صححت الاستعمال الحديث فقد قرئ قوله تعالى " وَ الذّينَ يُتَوفونَ مِنكم وَ يَذَرُونَ أزوَاجًا "[xcii] ، في رواية أبي عبد الرحمان السّلمي عن علي بن أبي طالب عليه السلام " و الذّينَ يَتَوفّونَ مِنكم " بفتح الياء ، و بها قرأ المفضل عن عاصم[xciii]، و قد أنكر ابن مجاهد هذه القراءة ، فقال ابن جني" هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز و ذلك أنه على حذف المفعول أي الذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم كما قال سبحانه " فلمّا تَوَفيتني "[xciv] و قوله " الذّينَ تَتَوَفاهُم المَلائِكَةُ "[xcv] ، وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام ، و ذلك إن كان هناك دليل عليه "[xcvi]

و قوله تعالى " وَ مِنكم مَن يُتَوفى وَ مِنكم مَن يُرَدُّ إلى أرذَلِ العُمر "[xcvii]، قرأها الأعمش و ابن عمرو و حكاها أبو حاتم " و منكم من يَتوفى "[xcviii]، فدلت القراءتين أن استعمال الفعل توفى مبنيا للمعلوم صحيح و سليم و له وجوه في اللغة .

الاستعمال الثالث عشر: رفع الاسم بعد ضمير الفصل و نصبه.

و يسمّى ضمير العماد عند الكوفيين ، و لا محل له من الإعراب في جملة المبتدأ و الخبر ، و كذا الحال في الجمل المنسوخة ، و يُؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت ، فإن كانت الجملة منسوخة بـ " كان " ، فالواجب نصب الاسم الواقع بعد ضمير الفصل على أنه خبر للناسخ؛ و لهذا يخطّئ كثير من اللغويّين[xcix] ، نحو : كان وسيم هو الناجحُ ، و لكن في القراءات القرآنية ما يثبت صحة هذا التركيب ، فقد قرئ قوله تعالى " وَ مَا ظَلمنَاهُم

وَ لَكِن كَانُوا هُم الظَّالِمِينَ "[c] ، برفع الظالمين؛ أي قرئت" كَانُوا هُم الظَّالِمُونَ " ، و هي قراءة أبو زيد النحوي[ci] .

الاستعمال الرابع عشر : التخفيف و التشديد في كلمة أمنية و مثيلاتها.

كثر على ألسنة المعاصرين و أقلامهم من الكُتّاب و الدارسين و الباحثين استعمال كثير من الكلمات من أمثال : أمنية ، أغنية ، أحجية ، أضحية ، أمسية ... و غيرها ، فهم ينطقونها أو يكتبونها بتخفيف الياء و ليس بتشديدها" خلافا لما تذكره كتب اللغة من أنّ وزنها أفعولة "[cii] ، و على هذا الأساس خطّأ كثير من اللغويين[ciii]، كل من استعمل الكلمات السابقة مخففة الياء، و جاءت القراءات القرآنية لتدعم ما ذهب إليه المعاصرون و تثبته، سواء في استعمال الكلمة مخففة الياء بصيغة المفرد أو الجمع ، و منها : قوله تعالى "تِلكَ أَمَانِيُّهُم "[civ] ، و قوله تعالى" لَيسَ بِأَمَانِيِّكُم وَ لا أَمَانِيِّ أَهلِ الكِتَابِ "[cv] ، قرأها الحسن و أبو جعفر و شيبة و الحَكَم بن الأعرج بالتخفيف في الآيتين[cvi] . قال ابن جني في توجيه القراءة في الآيتين " أصل هذا كله التثقيل - أمانيّ جمع أمنيّة - و التخفيف في هذا النحو كثير و فاش عندهم "[cvii].

وقال العبكري: " وواحد الأمانيّ أمنيّة و الياء مشددة في الواحد و الجمع و يجوز تخفيفهما فيهما "[cviii] ، فيتبيّن إذا من خلال ما تقدّم أنّ التخفيف جائز في المفرد و الجمع لكلمة أمنيّة و مثيلاتها، فاش في لغة العرب ؛ فما علينا إلا أنّ نحكم على الاستعمالات التي تضمنت مثل هذه الكلمات بالصحة لا أن نرميها بالخطأ.

خاتمة : يتبيّن من هذه الدراسة ما يأتي:

- ينبغي الاعتماد على القراءات القرآنية متواترها و شاذها في دراسة العربية الفصحى وخاصة في مجال التصويب اللغوي ؛ لأنّ روايات هذه القراءات تعدّ أوثق الشواهد التي تبيّن اللغة على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية.
- جلّ الاستعمالات اللغوية التي خطّأها كثير من الباحثين صحيحة فصيحة لا غبار عليها ، و لا ينبغي أن نتحرج في استخدامها ؛ لأنّ لها نظائر في القراءات المتواترة أو الشاذة.
- إنّ الحكم على كلمة أو استعمال لغوي ما بالخطأ ، أصعب بكثير من الحكم على ذلك بالصواب ؛ لأنّ الحكم الأول يستلزم الاستقراء التام - و هذا صعب يستحيل الإلمام به - لكل ما تكلم به العرب لإثبات عدم ورود الكلمة أو الاستعمال اللغوي في الأساليب الصحيحة ، و أمّا الحكم الثاني (الحكم

بالصواب) – و هو ممكن – يكفي لتقريره الإتيان بشاهد أو أكثر يثبت صحة الكلمة أو الاستعمال.

- يمكن أن نتّخذ من القراءات القرآنية الشاذة مرتكزا ، الغاية منه تحقيق التيسير ، و جعله دليلا لتصحيح كثير من الاستعمالات الشائعة في عصر عربيّتنا اليوم .

- يعدّ البحث في مجال القراءات سواء كانت متواترة أو شاذة ، بحثا موضوعيّا هادفا ؛ لأنّه يسهم في خلق وعي لغويّ يغري طبقة المثقفين (أساتذة و باحثين و كتّابا و صحافيين و ذوي الأقلام عامّة) للأخذ بما هو أفصح عن بيّنة و اقتناع .

- كانت القراءات القرآنية و لا تزال موردا ضخما، و معينا لا ينضب، يعتمد عليه لإثبات صحة كثير من الاستعمالات اللغوية في يوم الناس هذا.

- لا ينبغي أن ننزع نزعة التشدّد في مقياس التخطئة في الاستعمالات اللغوية، خاصة إذا جاءت به قراءة قرآنية.

- لا ينبغي إغفال حقيقة مفادها: أنّ ما رمي بالشاذ من القراءات يُنسب إلى اثنين من كتّاب الوحي هما: عبد الله بن مسعود و أبيّ بن كعب – رضي الله عنهما – و قد أمر الرسول صلّى الله عليه و سلّم بالأخذ عنهما ، وبعضها وصف بأنّه قراءة النبيّ - صلّى الله عليه و سلّم - ، كما أنّ أسانيد القرّاء: نافع ، و ابن كثير، أبو عمرو ، وعاصم و حمزة ، و الكسائي متصلة بأبيّ بن كعب ، فلماذا يتحرج أهل اللغة في الاستشهاد بها في مجال اللغة.

و ختام القول إنّ العربيّة التي شغلت اللغويين و الأدباء و النحاة، و ألهبت قرائحهم قرونا عدّة ، نقدا وتشريحا و تقعيدا ، تجابه اليوم كل التحديات بما فيها صراع العامية ؛ لتثبت مصداقيتها كلّ حين كلغة حيّة تواكب التطور الحضاري الحاصل على جميع الأصعدة حتّى تفرض منطق اللغة الإنسانية الراقية ، فكان لزاما على أهلها من أن يسلكوا سبيل التصويب اللغوي و استخدامه كرافد من روافدها ؛ ليشتدّ عودها ، فتقطع الطريق أمام كل متحامل عليها ، و يغيظ حاسدوها .

الهوامش :

[i] ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيّد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، 1973، ص 39.

[ii] سورة يوسف ، الآية 02.

[iii] الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق علي الهلالي،الكويت، 1966، ج1 ، ص101.

[iv] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ج5، ص 74.

[v] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ج5، ص79.

[vi] سورة القيامة ، الآية 18.

[vii] ابن منظور ، جمال الدين بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، 1990، ج1، ص 128.

[viii] الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق سيد كيلاني ، دار المعرفة، بيروت ، دت ،ص402.

[ix] سورة يوسف ، الآية 111.

[x] فضل حسن عباس ، القراءات القرآنية و ما يتعلق بها ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008، ص79.

[xi] ابن الجزري ، منجد المقرئين و مرشد الطالبين ، مراجعة محمد الشنقيطي و أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1980، ص3.

[xii] بدر الدين الزركشي ،البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2006، ج1 ص49.

[xiii] أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة:د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ، 1998 ، ج1، ص47. مقدمة التحقيق .

[xiv] عبد الهادي الفضلي ، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ، دار المجمع العلمي ، جدة، الطبعة الأولى ، 1979 ،ص63.

[xv] علي النوري بن محمد السفاقسي ، غيث النفع في القراءات السبع ، تحقيق أحمد محمد عبد السميع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2008، ص23.

[xvi] بدر الدين الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج1 ، ص57.

[xvii] ابن الجزري ، منجد المقرئين و مرشد الطالبين ، ص3

[xviii] ينظر : فضل حسن عباس ، القراءات القرآنية و ما يتعلق بها ، ص84/83.

[xix] بدر الدين الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج1 ، ص56.

[xx] محمد سالم محيسن ، في رحاب القرآن الكريم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، 1400هـ ، ج1 ، ص210.

[xxi] شعبان محمد إسماعيل ، القراءات أحكامها و مصدرها ، منشورات رابطة العالم الإسلامي ، السعودية ، 1402هـ ، ص23.

[xxii] السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط3 ، 1951، ج1، ص215.

[xxiii] مكي بن أبي طالب القيسي ، الإبانة عن معاني القراءات ، تحقيق محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى 1399هـ .ص40/39.

[xxiv] ابن الجزري ، تقريب النشر في القراءات العشر ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، 2004 ، ص28/27.

[xxv] محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ، 1999، ص07.

[xxvi] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، راجعه علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي ، مصر ، دت .، ج1 ، ص9.

[xxvii] محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص80 .

[xxviii] الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة شذذ .

[xxix] محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1341هـ، مادة شذذ .

[xxx] ابن منظور ،لسان العرب ، شذذ .

[xxxi] أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى،بيروت،دت،ج1، ص96.

[xxxii] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج1 ، ص14.

[xxxiii] علي النوري بن محمد السفاقسي ، غيث النفع في القراءات السبع ، ص14.

[xxxiv] أبو بكر بن مجاهد ، السّبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ، مصر، 1972، ص88.

[xxxv] سورة البقرة ، الآية 07.

[xxxvi] أبو بكر بن مجاهد ، السّبعة في القراءات، ص130.

[xxxvii] سورة الفاتحة ، الآية 07.

[xxxviii] أبو بكر بن مجاهد ، السّبعة في القراءات، ص112.

[xxxix] أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد، 1980، ج 1، ص302.

[xl] أبو الفتح عثمان بن جني ، المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1998، ج1، ص102.

[xli] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج1 ، ص9.

[xlii] هناك أمور أخرى تتعلق بالقراءات(كاختلافها ، و فوائدها ، و علاقة الأحرف السبعة بالقراءات السبع...وغيرها) لم نشأ الحديث عنها ، لضيق المقام ، و حتى لا تحيد الدراسة عن غايتها من جهة و لأنّ هذه الجوانب التي تمس القراءات قد وردت في كثير من المؤلفات في هذا المجال من جهة أخرى .

[xliii] أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ج1 ، ص103.

[xliv] أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ج1 ، ص103.

[xlv] أحمد مختار عمر ، دراسات لغوية في القرآن الكريم و قراءاته ، عالم الكتب ، القاهرة، الطبعة الثانية ، 2006، ص143.

[xlvi] أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008، ج2 ، ص989.

[xlvii] سورة المائدة ، الآية 89.

[xlviii] أبو الفتح عثمان بن جني ،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1 ، ص326.

[xlix] أبو الفتح عثمان بن جني ،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1 ، ص326.

[l] أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ،ج2 ، ص849.

[li] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، دار الفكر ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1983 ، ج2 ، ص479.

[lii] سورة النساء ، الآية 61.

[liii] أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص293.

[liv] سورة فصلت ، الآية 26.

[lv] أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2 ، ص295.

[lvi] ينظر : أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2 ، ص295.

[lvii] أحمد مختار عمر ،دراسات لغوية في القرآن الكريم و قراءاته ، ص156.

[lviii] سورة النساء ، الآية 78.

[lix] أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1 ، ص297.

[lx] أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ، ج2 ، ص874.

[lxi] سورة مريم ، الآية 98.

[lxii] ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، تحقيق محمد عيد الشعباني ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص134.

[lxiii] أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ، ج2 ، ص884.

[lxiv] سورة الشورى ، الآية 05.

(lxv) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص199.
(lxvi) أسعد النادري ، نحو اللغة العربيّة ، المكتبة العصرية ، لبنان ، 2007 ، ص114.
(lxvii) أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ،ج2 ، ص897.
(lxviii) سورة البقرة ، الآية 83.
(lxix) الأخفش سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2002، ص98.
(lxx) سورة الشورى ، الآية 23.
(lxxi) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص22.
(lxxii) أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ، ج2 ، ص899.
(lxxiii) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص37.
(lxxiv) سورة البقرة ، الآية 278.
(lxxv) أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ، ج2 ، ص901.
(lxxvi) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص48.
(lxxvii) سورة النساء الآية 11.
(lxxviii) سورة النساء الآية 12.
(lxxix) سورة الأنفال ، الآية 41.
(lxxx) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص83.
(lxxxi) سورة النور ، الآية 58.
(lxxxii) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص155.
(lxxxiii) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص156/155.
(lxxxiv) أحمد مختار عمر ، معجم الصواب اللغوي ، ج2 ، ص1005.
(lxxxv) أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1 ، ص285.
(lxxxvi) سورة النساء ، الآية 23 .
(lxxxvii) أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1 ، ص285.
(lxxxviii) محمود عبد الرزاق جمعة ، الأخطاء اللغوية الشائعة في الأوساط الثقافية ، دار شرقيات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2009 ص269.
(lxxxix) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص94.
(xc) سورة يونس ، الآية 78.
(xci) محمد العدناني ، معجم الأخطاء الشائعة ، مكتبة ناشرون ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2003 ، ص271.
(xcii) سورة البقرة ، الآية 234.
(xciii) ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص32.
(xciv) سورة المائدة ، الآية 117.
(xcv) سورة النحل، الآية 25.
(xcvi) ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، ج1، ص215.
(xcvii) سورة الحج ، الآية 05.

[xcviii] أبو حيان ، البحر المحيط ، ج6 ، ص353.
[xcix] محمد العدناني ، معجم الأخطاء الشائعة ، ص260.
[c] سورة الزخرف ، الآية 76 .
[ci] ابن خالويه ، القراءات الشاذة ، ص202 .
[cii] أحمد مختار عمر ، دراسات لغوية في القرآن و قراءاته ، ص164.
[ciii] محمد العدناني ، معجم الأخطاء الشائعة ، ص236 .
[civ] سورة البقرة ، الآية 111.
[cv] سورة النساء ، الآية 123.
[cvi] ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، ج1، ص177.
[cvii] ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، ج1، ص177.
[cviii] العبكري ، إملاء ما منّ به الرحمان من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن، راجعه نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية بيروت ، الطبعة الأولى ، 2002 ،ص47.